



واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً

م.م. عبد الرزاق مجيد علي الدبيسي
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الدخل

سعي المجتمع العراقي منذ أكثر من نصف قرن مضى لإعادة استثمار عشرات المليارات من الدولارات من الإيرادات النفطية في القطاع الزراعي وهياكله وبنياته التحتية، كإنشاء السدود والخزانات المائية واستصلاح الأراضي والمشاريع الإنتاجية الحيوانية والنباتية وبطاقات كادت تقترب أو تتجاوز حاجز طلب السكان من الأغذية والمنتجات الزراعية التي تغذي الصناعة إلا أن الزيادة السكانية وتحسن مستوى الدخل النفطي شكلا انتقالا جديدا بالطلب المحلي على هذه المنتجات مما يجعل المسيرة التنموية الزراعية تتواصل بالسير بهذا الاتجاه لذلك فإن هذا البحث يستعرض التطورات الحاصلة بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خلال السنوات الماضية وقابليته برفد الطلب المحلي من الأغذية.

أن تطورات السكان وكذلك تطور مستوى الدخل والإنفاق بشكل عام والرغبة بإشباع الحاجات الإنسانية من الأغذية تجعل الفجوة الغذائية تتسع ما لم يتم النهوض بالمساحات المزروعة وتعبئة الطاقات المشيدة (الحيوانية) وكذلك وهو الأهم الارتقاء بمستوى الغلة والإنتاجية مما يجعلها تقترب من مثيلاتها بالعالم المتقدم وهذا يتطلب إستراتيجية وسياسات زراعية متسارعة تم استعراضها بهذا البحث وخصوصا بالتوصيات التي توصل لها الباحث وبعبءه فإن سكان هذا البلد سيواجهون مجاعة حقيقية مالم يعتمد وبشكل كبير على الاستيرادات من الأغذية والمنتجات الزراعية. نرجو أننا قد وفقنا بالمساهمة مع الباحثين الآخرين لتشخيص هذا الخلل.

ان التحديات في مجال مستويات الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي كبيرة جدا حيث سيتم استيضاحها، والتحدي الأكبر هو عدم قابلية هذا القطاع من تحسين أدائه وبالتالي الارتقاء بمستوى العرض السلعي بشكل متناسب مع الطلب الفعال للسكان المحليين من الأغذية والمواد الأولية للصناعات الغذائية وغير الغذائية أي أن هذا البلد سيواجه مشكلة عدم القدرة على تلبية حاجة السكان على النمو والتطور العددي والمدعوم بتطورات الدخل النفطي، عليه لا بد من التوجه لتقليص الفجوة الغذائية وتقليل مخاطر النقص الغذائي العالمي الناجم عن تطور الطلب للاستخدامات الحديثة للحبوب المنتجة لمادة الايثانول (Ethenol) البديل للمشتقات النفطية، كالحنطة والذرة والأرز وغيرها من المنتجات الغذائية.

المبحث الأول- مستويات إنتاج كل من المحاصيل والفواكه

والخضروات والمنتجات الحيوانية في العراق

بهدف استعراض مستوى الاكتفاء لآبد من بيان تطور مستوى الإنتاج النباتي والحيواني ثم بعد ذلك يتم مقارنتها بحاجة السكان المتزايدة.

أولاً: الإنتاج النباتي

يشمل الإنتاج النباتي كل من الحبوب والمحاصيل الصناعية والفواكه والخضروات.

• المحاصيل الحبوبية

أن أبرز الحبوب المنتجة في العراق هي الحبوب الرئيسية، الحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء وتمثل هذه المنتجات الركيزة الأساسية لحاجات السكان وكذلك حاجة مشاريع الثروة الحيوانية المختلفة.

1- الحنطة

وهي من المحاصيل ذات الأهمية الكبيرة حيث تبدو من مشاهدات السلسلة الزمنية للفترة 1989 أو قبلها وحتى سنة 2005 بان العراق يواجه عجزاً في كميات الإنتاج لتلبية الحاجات السكانية والحاجات البشرية والحيوانية. وحسب الجدول رقم (1).

جدول (1): تطور مستوى المساحات والإنتاج ومعدل الغلة للسنوات

2005-1989

السنوات	المساحة المحصودة مليون دونم	الإنتاج 1000 طن	معدل الغلة كغم / دونم
1989	2.348	492	209
1994	5.078	855	187
1999	5.951	1.102	337
2000	4.309	1.041	374
2001	5.218	2.220	431
2004	6.034	1.833	304
2005	6.059	2.229	368

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الإحصاء الزراعي.

ويلاحظ من الجدول (1) تحسن في المساحة والإنتاج والغلة بين عامي 1989-2005 وهذا بالواقع ناجم عن تحسن في السياسة السعرية باتجاه جعل المحصول قريب أو أفضل من الأسعار الدولية واصل الحدود مما يشجع المزارعين على زيادة المساحة المتحققة الى (6) ملايين دونم بدلا من معدلاتها السابقة أي في فترة الحصار الاقتصادي والتي كانت لا تتجاوز هذا الرقم كما يلاحظ تطورا ملحوظا في الإنتاج يبلغ أعلى مستوى له وبحدود (2.300) مليون طن بدلا من (1.2) مليون طن في فترة الحصار ألا أن الملاحظ بان معدلات الغلة لم تشهد ذلك التطور النوعي والذي أصبح كمتوسط بحدود 350 كغم للدونم الواحد. وهذا بالواقع يثير تساؤلات عن السياسات المتبعة في مجال تحسين البذور المستخدمة والتسميد والمكافحة وغيرها من الخدمات الضرورية بتطوير معدلات الغلة وهو الرهان المهم في زيادة الإنتاج في المستقبل.

الشعير

يعد الشعير من المحاصيل الاقتصادية المهمة باعتباره مصدر غذاء رئيسي لقطاع الثروة الحيوانية وتنتشر زراعته في كافة محافظات العراق وخاصة المنطقة الجنوبية، كونه محصول مقاوم للملوحة التي تعاني منه أراضي هذه المنطقة. والجدول رقم (2) يبين تطور المساحة والغلة والإنتاج للفترة 1989 حتى عام 2005 .

جدول (2): تطور مستوى المساحة والغلة والإنتاج للسنوات

2005-1989

السنوات	المساحة مليون دونم	معدل الغلة كغم / دونم	الإنتاج 1000 طن
1989	3.653	105	663
1994	4.974	154	854
1999	1.357	68	283
2000	0.839	84	192
2001	2.161	322	713
2004	6.035	304	1833
2005	6.059	368	2300

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الإحصاء الزراعي.

يلاحظ من الجدول (2) ان هناك تطورا جوهريا في الإنتاج ليبلغ 2.300 مليون طن بدلا من معدلات مرحلة الحصار الاقتصادي والتي لم تتجاوز أعلى مستوى لها 850 ألف طن عام 1994 وهي مقاربة لثلاث أضعاف الإنتاج في تلك السنة. وهي سياسات ضرورية جدا لتطويرها لأنها تعكس ايجابيا على تطور أعداد وإنتاجية الثروة الحيوانية وخصوصا الماشية، كما ان هناك فرص متاحة لهذا المحصول في التجارة الدولية لأغراض التصدير.

أن للمحصول أهمية في زراعته بالدورة الزراعية في المناطق التي تتميز الأراضي فيها بكثرة الملوحة كما يستخدم في زراعة الأراضي ما بعد الاستصلاح .

ان سياسة الأسعار المجزية للمحصول كفيلة بتحسين مستوى الإنتاج كما ان من الضرورة أشراك حزمة من الإجراءات والسياسات في خدمة المحصول لتماشي مستوى الغلة في وحدة المساحة .

2- الشلب (الرز)

يعد الشلب من المحاصيل المهمة لتغذية السكان ويتميز هذا المحصول بوجود اصناف جيدة من حيث النوعية كالغبر وله أسعار دولية متميزة الا ان الملاحظ هو انخفاض المساحات المخصصة لزراعته بحكم نقص كميات الوارد المائي في نهري دجلة والفرات بسبب قيام الدول المجاورة بالسيطرة على مياهه بحكم إنشاء سدود وخزانات أدت إلى إعلان رغبتها في حرمان العراق من هذا المورد الاقتصادي المهم. والجدول (3) يوضح المساحات والغلة والإنتاج للسنوات 2005-1989

جدول (3): المساحة والإنتاج والمحصول للشلب للسنوات
2005-1989

السنوات	المساحة 1000 دونم	الغلة كغم /دونم	الإنتاج 1000 طن
1989	314	796	231.7
1994	651	653	383
1999	351	653	218
2000	16.8	738	124
2001	11.3	608	4.9
2004	352	732	250
2005	424	727	309

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الإحصاء الزراعي.

يلاحظ من الجدول (3) بان سياسات استخدام الماء والمراشنة بموجب موازنة مائية بالإضافة لمحدودية مياه الري في موسم الصيف قلصت المساحات المخصصة لزراعة الشلب بحيث انخفضت المساحات لأدنى مستوى لها وهو 11 الف دونم في عام 2001 في حين يكثر اكثر من ذلك ليصل 651 الف دونم في عام 1994 وهو بالواقع خسارة كبيرة لهذا البلد وخصوصا لقوى العمل المتخصصة في زراعة هذا المحصول مما جعل البلاد تتجه نحو الاستيراد لضمان الحصة الكافية للمواطنين بموجب البطاقة التموينية.

4- الذرة الصفراء

بسبب التوسع في إنشاء الطاقات الخاصة بالدواجن زادت اهمية بذور الذرة الصفراء وكذلك الحال بالنسبة للعلف الأخضر لتغذية المجترات لذلك تم التوسع بزراعته رغم كونه محصولا صيفيا حيث ان القيد الاساس بزراعته هو محدودية مياه الري في هذا الفصل. جدول (4) يوضح تطور المساحة المزروعة والغلة والإنتاجية للسنوات 2005-1989.

جدول (4): تطور زراعة محصول الذرة الصفراء للمساحة والغلة والإنتاج للسنوات

2005-1989

السنوات	المساحة 1000 دونم	الغلة كغم / دونم	الإنتاج 1000 طن
1989	336	560	104
1994	278	461	172
1999	689	534	128
2000	304	559	368
2001	394	588	232
2004	727	572	416
2005	673	596	401

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الإحصاء الزراعي

ويلاحظ من الجدول (4) بان المساحة تطورت بالسنوات الاخيرة لتبلغ 673 الف دونم عام 2005 بعد ان كانت 336 الف دونم عام 2005 بعد ان كانت 336 الف دونم عام 1989 الا ان الغلة بقيت متدنية مقارنة بالإنتاج العالمي الذي يتجاوز الطنين رغم استخدام البذور الهجينة وليس التركيبية وان قلة مياه الري وارتفاع معدلات الملوحة في موسم الصيف عوامل اساسية في انخفاض الإنتاج والعراق بحاجة ماسة الى انتاج (1) مليون طن من هذا المحصول لتلبية حاجة مشاريع الدواجن اذا ما شغلت بالكامل وكذلك كل من الثروة الحيوانية (الماشية) والاسماك. ان معدلات الاستيرادات من هذا المحصول المتاجر به دوليا سابقا كانت تتجاوز 600 الف طنا سنويا مما يعرض صناعة الدواجن وغيرها لتكون اسيرة توجهات الاستيرادات لتلبية حاجة السكان من منتوجات الثروة الحيوانية والدواجن .

ان من المعالجات الضرورية سواء لتحسين مستوى الإنتاجية لكافة الحبوب من ضمنها الذرة الصفراء هو الاستخدام الواسع لانظمة الري بالرش والتنقيط لضمان محدودية استخدام مياه الري لزراعتها وخصوصا للمحاصيل الصيفية كالذرة الصفراء والشلب.

كما ان هناك زراعات مهمة للحبوب وهي الذرة البيضاء وبذور الدخن وغيرها من المحاصيل الشتوية والصيفية بالاضافة للمحاصيل الصناعية والزيتية كالفن ودوار الشمس والتي لها اهمية في الصناعة وحاجة السكان لها سواء لانتاج الزيوت او الملابس وغيرها.

● الفواكه

اعتمد الجهاز المركزي للاحصاء مسح عام 1989 كعد فعلي لعدد الاشجار وهي سنة مستقرة نسبيا ثم استمر الجهاز في بيان كمية الإنتاج وانتاجية الشجرة الواحدة والملاحظ وحسب الموازنة المانية المعدة منذ الثمانينات فان المساحات المخصصة للبساتين بحدود مليون دونم على اساس الوارد الماني السابق للعراق الا ان متغيرات جوهرية قد حدثت وتحديثا فعليا في السنوات الاخيرة تجعل عملية التوسع في انشاء المزيد من البساتين خارج اطار الاشرطة النهرية مسالة صعبة وخصوصا وان اعداد غير قليلة من البساتين تعتمد حاليا حفر الابار الارتوازية والضحلة لمواجهة النقص الخطير في كميات المياه لادامتها لانها تحتاج الى ري دائم خلال السنة (صيفا وشتاء) . فيلاحظ من الجدول (5) بان كميات الإنتاج للفواكه الصيفية قد تدهور بين عامي 2002-2005 وبنسبة 57% بينما الفواكه الشتوية (الحمضيات) انخفضت الى مستوى 75 % وكذلك الحال بالنسبة للتمور حيث الانخفاض الحاد في انتاجية النخيل وتدهور اعدادها كلها عوامل تؤدي للتدهور بالاضافة الى مسالة حيوية هي ان انخفاض مستوى خدمة البساتين والاشجار (العزق والحراثة والتسميد والمكافحة وخدمة الشجرة) كلها اثرت وتؤثر حاليا على انتاج الفواكه صيفا وشتاء بالاضافة لانخفاض اعدادها والذي لم يتبين في مسوحات جديدة منذ عام 1989 وكاشارة الى الجدول (5) و (6) يبين ان انتاج الفواكه الصيفية قد حقق انتاجا قدره 373700 طن عام 2005 بعد ان كان بحدود 859605 عام 2002 بينما تدهور انتاج الفواكه الشتوية كالبرتقال 78536 طن بعد ان كان 361183 طن وكذلك بالنسبة للتمور والتي اثرت عليها الاوبئة والامراض وعدم مكافحة في تدهور اعداد النخيل وكذلك إنتاجية النخلة الواحدة.

جدول (5): تطور إنتاج الفواكه الصيفية والشتوية وحسب السنوات 2005-2002 / طن

الانخفاض بين 2005-2002 %	2005	2004	2003	2002	السنوات
57	373700	406455	860752	859605	الفواكه الصيفية والشتوية
78	78536	90801	211974	361183	البرتقال
75	13906	16005	31069	54897	باقي الحمضيات
	2003	2002	2001	2000	الإنتاج الف طن /السنوات
	868	919	906	931	التمور

يقصد بالفواكه الصيفية هي العنب، الرمان، تفاح صيفي، الوبالو، مشمش، عرموط، كوجة، تين، زيتون، خوخ، حيث تشكل الفواكه العنب، رمان، تين، تفاح صيفي بحدود 70% من هذه الفواكه.

جدول (6): إنتاجية الشجرة لبعض الفواكه الشتوية والصيفية

السنوات	2000	2001	2002	2003
برتقال	28.1	33.3	31	18.2
النارنج	25.4	25.9	26	15.7
مشمش	28.7	34.7	29.0	28.1
رمان	25.4	27.1	23.2	25.5
زيتون	33.2	31.1	32.3	26.3

- تطور إنتاج الخضروات والمحاصيل الصناعية والزيتية للفترة من 2002-2005 تشير البيانات الاحصائية بان هناك انخفاض نسبي في المساحة والإنتاج للخضروات حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2002 و بحدود 1557 الف دونم بينما زرعت مساحة بحدود 1587 الف دونم عام 2005 أي بانخفاض قدره (-2%) اما الإنتاج فهو بالاتجاه نفسه حيث حقق انخفاض قدره (-8%) بين سنتي 2002-2005. ان معظم الخضروات بالواقع تزرع في موسم الصيف وخصوصا بالنسبة للبطيخ والرقي وغيرها من الخضروات ونتيجة الإنتاج بنفس التوجه بالنسبة الى البقوليات والمحاصيل الصناعية كالعنب والزيتية كزهرة الشمس، والجدول رقم (7) يبين واقع الحال بالنسبة لهذه المحاصيل المهمة سواء للاستهلاك البشري المباشر او لاغراض تغذية الصناعة المحلية.
- ان معظم الخضروات وبعض المحاصيل بالإمكان زراعتها بالتداخل في بساتين الفاكهة وخصوصا الصيفية منها لذلك فان التوسع بها ممكن وخاصة وان ايراداتها جيدة بالنسبة للمزارعين وبالإمكان تحقيق اكتفاء نسبي منها بدلا من الاستيراد كما حصل بالنسبة للمحاصيل والحبوب والفواكه.

كما يلاحظ من الجدول رقم (7) بان مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة لا تتجاوز 14.701 مليون دونم يضاف اليها وبتحدهود 1 مليون دونم والتي هي قائمة خلال السنة والمزروعة فيها اجمالي البساتين في العراق حيث شكلت نسبة زراعة الحبوب بتحدود 80% فيما شكلت زراعة الخضروات الصيفية والشتوية بتحدود 10 % والمحاصيل العلفية 3% فيما المساحة المتبقية والبالغة 7% من المساحة المزروعة خصصت لزراعة باقي المحاصيل كالدرنبات والابصال والمحاصيل الصناعية والزيتية والبقوليات وهي مساحة محدودة جدا جعلت وتجعل هذا البلد يعتمد الاستيراد لتلبية حاجات السكان المحليين منها وهو التحدي الأكبر الذي يواجه سكان العراق خصوصا اذا ما حصل تطورا نوعيا في تشغيل الموارد السكانية وتحسنت مستويات دخولهم وإنفاقه.

جدول (7) مقارنة المساحة المزروعة والإنتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع للسنوات 2005-2002

الإنتاج (1000) طن		المساحة (100) دونم								
نسبة الزيادة والانخفاض بين 2005-2002		2005		2004		2003		2002		التفاصيل
الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	
14 - %	0.03 + %	3707	11869	230	11181	3522	11490	4236	11514	الحبوب
8 - %	2 - %	4276	1527	3868	1407	3505	1266	4643	1557	الخضروات
2.6 - %	35 + %	1789	480	1886	380	1424	328	1827	353	المحاصيل العلفية
30 - %	25.7 - %	47	163	45	165	56	180	61	205	البقوليات
70 - %	46 - %	34	180	37	80	13	46	162	199	المحاصيل الصناعية
47 - %	7+ %	82	251	74	203	44	155	121	234	المحاصيل الزيتية
8.5 + %	16+ %	1062	303	770	227	759	224	978	261	الدرنات والابصال
9.3 - %	9.7+ %	11006	14701	10010	13643	9323	13689	12038	14323	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة الإحصاء الزراعي.

ثانيا- الإنتاج الحيواني

يعتبر النشاط الحيواني مكمل حيوي للنشاط النباتي سواء من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة وما يحققه من دخل زراعي مهم، والنشاط الحيواني يشمل إنتاج الدواجن واللحوم والبيض ومنتجات الماشية من لحوم حمراء وحليب، ولرغد الصناعة المحلية من الجلود والشعر والصوف، بالإضافة الى الأسماك البحرية والنهرية.

- **الدواجن:** بدأ هذا النشاط بشكل تجاري بعد عام 1968 بعد ان كان يقتصر على التربية المنزلية والريفية حتى استمرت طاقاته بالزيادة لتصل بتحدود 4692 حقلا حيث تمكن هذا النشاط من إنتاج أعلى مستوى له وهو بتحدود 2.1 مليار بيضة مائدة و 400 الف طن من اللحوم البيضاء حتى عام 1991، الا ان هذا النشاط اخذ يتضاءل من حيث الإنتاج حتى الوقت الحاضر حيث محدودية توفر المواد الأولية العلفية وكذلك الخشية من المخاطرة بسبب انتشار مرض انفلونزا الطيور عالميا ومحليا ويلاحظ من خلال جدول رقم (8) بان إنتاج ابيض واللحوم البيضاء قد فشل في تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المراهنة على سياسات سد الطلب المحلي من مصادر البروتين الحيواني وتخفيض مستويات الذبح الجائر على الماشية.
- **اللحوم الحمراء:** ان اللحوم الحمراء ذات اهمية اقتصادية كبيرة كما ان قطاع الماشية والتي هي بالحقيقة تعتبر تربيتها ذات جدوى اقتصادية هامة منذ القدم لحضور حالة التكامل بين

الماشية وفضلات الإنتاج النباتي والشعير والذرة والتي بالواقع بإمكان تأمينها محليا دون الحاجة الى الاستيراد.

ان عدم الاهتمام بهذه الثروة وتعرضها الى التهريب عبر السنوات الماضية بسبب فروقات العملة الأجنبية كون أسعارها اعلى في دول الجوار وخاصة القطعان الاساس كالنعاج والامهات احدث انخفاض كبير في اعدادها ليصل حجم الانخفاض بحدود 50% من اعدادها فالانعام كان اعدادها 10-11 مليون راس وكذلك بالنسبة للجمال والجاموس والماعز انخفضت ايضا الا ان اعداد الابقار جرى نوع من التحسن بتربيتها وكذلك انتاجها بحكم تطور اعداد محطات الابقار ذات الطاقات 2400 راس، ان نقص اللحوم بالدرجة الرئيسية (حمراء وبيضاء) رافقه ايضا تطورات كبيرة في الاستيرادات لتصل اعلى مستوى لها بحدود 160 الف طن لحوم حمراء بعد ان كانت لا تتجاوز 23 الف طن عام 1980 كذلك الحال بالنسبة الى الحليب البودر بشكليه الصناعي والتجاري ليبلغ 72 الف طن عام 1990 بعد ان كانت لا تتجاوز 36 الف طن عام 1980 بالاضافة الى الاستيرادات لباقي منتوجات الالبان كالحليب الجاهز والجبن والقشطة وغيرها .

• لحوم الاسماك: لقد تطور سابقا انتاج الاسماك ليصل الى اعلى مستوى له عام 1984 (البحري والنهري) ليبلغ بحدود 50 الف طن في تلك السنة الا ان انتاج الاسماك تراجع بنسبة 4% سنويا بعد عام 1986 ليصبح الإنتاج المحلي بحدود 31.5 الف طن و25.9 عام 2001. ان هناك اسباب رئيسية ادت لهذا الانخفاض منها تجفيف الاهوار وكذلك تصفية الاسطول البحري وعدم تمكن الاجهزة المحلية من نشر الكارب النهري وبناء القاعدة الغذائية النباتية في الانهر المحلية مما ادى الى ضعف عمليات الصيد وعدم القدرة على تلبية الحاجات الغذائية المحلية وتحولها الى الاستيراد الواسع. والجدول رقم (8) يعكس حقيقة التدهور الحاصل للمنتوجات الحيوانية حيث تبين ان معظم فقرات مصادر البروتين الحيواني قد انخفضت بمستويات مختلفة كان من ابرزها الاسماك بنسبة 50% بين سنتي 2002-2005 وكذلك اللحوم البيضاء والتي مصادرها الدواجن لتصل نسبة الانخفاض الى 78% .

جدول (8) كميات الإنتاج الحيواني للسنوات (2002-2005) على مستوى العراق

المنتوجات الحيوانية	2002	2003	2004	2005	نسبة الزيادة والنقصان (-)
اللحوم الحمراء (طن)	130488.6	131855.6	3985.3	134131.4	+3%
اللحوم البيضاء (طن)	1168004.6	74175.2	64673.1	94323	-78%
الحليب (طن)	247451.1	250907	252733.2	257125.5	+3.8%
الصوف (طن)	8180.0	7864.7	7900.0	7935.7	-3%
الشعر (طن)	421.4	428.9	436.5	444.2	+5%
الجلود (1000 عدد)	2615.7	2611.8	2555.1	2578.1	-2%
بيض المائدة مليون	1059	604	964	1034	-2%
الاسماك النهريّة (طن)	16014.6	1804.9	15494.9	31560.2	+50%
الاسماك البحرية (طن)	2952.42	2904.3	2888.2	3100.4	-5%
مجموع الاسماك (طن)	18967.02	21009.2	18383.1	34660.61	-30%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الاحصاء الزراعي

ثالثا- تطور الدخل الزراعي

ان نتائج حسابات الدخل الزراعي والتي تمثل الحصيلة النهائية لتطور قيمة النشاط خلال المراحل المختلفة تبين بان تطورا جوهريا لم يحصل سواء من حيث الكميات المنتجة لجميع مفردات الإنتاج (الحيواني والنباتي) وذلك بحكم محدودية التوسع الافقي في المساحات المزروعة حيث لم يزرع لحد الان سوا 16 مليون دونم في السنوات الحالية والسابقة رغم توفر حدود 48 مليون دونم في العراق الصالحة لزراعة ويمثل تقلص الوارد المائي من خارج الحدود التحدي الاكبر لذي يواجهه هذا البلد حاليا ومستقبلا وكذلك عدم حصول تطور نوعي في انتاجية وغلة وحدة المساحة وهو الرهان الذي لا بد من التاكيد عليه في المستقبل لمعالجة تطور جانب الطلب السكاني وكذلك التطور الحاصل للدخل .

تشير المؤشرات الواردة في جدول (9) بان مجمل تطورات الناتج المحلي الاجمالي ومن ضمنه الدخل النقطي وكذلك نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه لازالت محدودة حيث يلاحظ بان قيمة الناتج الزراعي فيه لازالت محدودة حيث يلاحظ بان قيمة الناتج الزراعي ومعدلاته انخفضت في السنوات 2003-2004 وكذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من النفط (GDP) وهذه نتيجة طبيعية بسبب الظروف التي مرت بها البلاد الا ان القطاع الزراعي حافظ على نسبة مشاركته بقيمة الناتج رغم انخفاض القيمة المطلقة له بالسنوات المشار اليها اعلاه حيث شكلت نسبة قيمة صادرات النفط من بين القطاعات الاخرى 61 % سنة 2000 واستمرت كذلك نسبيا حتى بعد عام 2004 ويلاحظ ايضا ثبات باقي الانشطة من حيث النسبة وبحدودها البالغة 30 % بعد وقبل عام 2000 ميلادية وكما ان هناك مفارقة لا بد من الاشارة اليها وهي ان نسبة سكان القطاع الزراعي تشكل 30 % من اجمالي السكان مما يعكس تدهور وضعه المعاشي كون قيمة الناتج الزراعي لا تتجاوز 10-13% كما ان تعويضات العاملين بالقطاع محدودة جدا مما يؤكد ان هذا القطاع بحاجة ماسة لخطط وبرامج لتحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية بغية ابقاء سكانهم ثابتين بهذه المهنة وفي مناطق نائية واسعة بالعراق.

جدول (9) تطور قيمة الناتج المحلي والزراعي للسنوات 1999-2004 مليون دينار ونسبة المساهمة في الناتج (GDP)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الناتج المحلي GDP	41771	42358	43335	40345	26990	33185
قيمة الناتج الزراعي	5117	4519	4581	5323	3794	3753
نسبة الزراعي الكلي %	12	10.6	10.5	13.2	14	11.2
النفط الخام %	61	61	59	55	52	57
باقي الانشطة	27	28.4	30.5	31.8	34	31.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ دائرة الحسابات القومية

المبحث الثاني- التحديات الاقتصادية الخاصة بالطلب المحلي التي تواجه

الزراعة العراقية مستقبلا

من المؤشرات الواضحة للعيان سواء التي تحققت او التي ستتحقق تؤكد بان هذا البلد وسكانه يواجهون تحديات رئيسية وهي:

1- الزيادة السكانية الكبيرة

من خلال ملاحظة التطورات السكانية حسب التعدادات السكانية للسنوات 1957-1965-1977-1987-1997 وتقديرات 2007 فإننا نصل لنتيجة مهمة وهي ان معدل الزيادة السنوية للسكان العراقيين 3% وهي من المعدلات المرتفعة نسبيا بالعالم والمنطقة حيث عدم الانسجام الواضح بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي مع النمو السكاني المتعاظم بالاضافة الى ان سكان الريف يشكلون بحدود 33% من السكان بالعراق حسب تقديرات 2004 بينما كانت نسبتهم بحدود 27% و 31% حتى عام 1997 وهذا يعني ان نسب الحضر المستهلكين الرئيسيين للأغذية يشكلون 67% من السكان والجدول (10) يعكس هذه التطورات وحسب التعدادات السكانية.

الجدول (10): تطور السكان حسب التعدادات السكانية في العراق

للسنوات 1957 – 2007 ميلادية

الزيادة كل عشر سنوات	6.299 مليون نسمة	1957
1.748 مليون نسمة	= 8.047	1965
= 3.953	= 12.000	1977
= 5.335	= 16.335	1987
= 3.838	= 22.046	1997
= 5.093	= 27.139	2007 (التقديرات)

معدل الزيادة السنوية 3% للفترة 1975-2007

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ نتائج التعدادات السكانية.

ومن ابرز نتائج الجدول (10) هو الزيادة المطلقة البالغة 20.840 مليون نسمة وخلال الخمسين سنة الماضية مما يؤكد ان هذا التكاثر السكاني ناجم بالواقع الى الولادات غير المخططة وبالتالي استمرار حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وانخفاض مستوى استهلاك الفرد الغذائية والصحية والتعليمية والتي تؤدي بالضرورة لتراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاهتمام بنوعية الاطفال والإنتاج البشري مما يتطلب بذل مجهودات غير اعتيادية للارتقاء بالخدمات العامة.

ان النمو السكاني والولادات غير الطبيعية تتركز بالواقع في المناطق الريفية وبشكل يتجاوز المناطق الحضرية وهذا يعني تقلص الفرص الاقتصادية والزراعية المتاحة للأجيال القادمة مما يترتب عنه هجرة واسعة للمناطق الحضرية وبشكل غير طبيعي بحكم التباين الكبير بمستويات التشغيل والعمل وكذلك مستويات الدخل بين المناطق الريفية والحضرية كما ان هذه التوجهات تمثل تحديا مهما للسياسات التنموية المستقبلية لعدم توفر حالة التناسق بين معدلات النمو الاقتصادي والمادي مع النمو السكاني.

2- تطورات مستوى الإنفاق والدخل وعلاقتها بالطلب على الغذاء والتغذية

يشير تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق (1*) المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج التغذية العالمي وبمشاركة معهد بحوث التغذية بوزارة الصحة المنفذ عام 2005 ان 54 % من العراقيين على المستوى الوطني ينفق دولارا واحدا او اقل يوميا بينما متوسط دخل الفرد العراقي هو 41 دولار شهريا وهذا يعني ان متوسط انفاق الفرد العراقي الشهري بحدود 35 دولار يشكل الانفاق على الغذاء منه بحدود 57 % او ما يعادل 20 دولار شهريا والمتبقي البالغ 11 دولار او ما يعادل 30 % ينفقها على الفقرات غير الغذائية، ولا توجد مؤشرات عن ما تبقى من الدخل لأغراض التوفير وهنا لا بد من الإشارة الى ان هذا المسح بالواقع لم يفرز متوسطات حصة الفرد من الاغذية حسب اوزانها واصنافها الحيوانية والنباتية ولعموم العراق وكذلك مستويات الانفاق حسب فئات الدخل ونوعيات السلع الاستهلاكية في حين ان المسوحات السابقة (بسنوات سابقة) كانت تبين صورة واضحة لتطور مستويات الاستهلاك للفرد والاسرة وخصوصا مستوى استهلاك البروتين الحيواني والنباتي كونها من المؤشرات الحيوية لبيان مستوى التطور في التغذية للسكان وحاجاتهم المستقبلية لبناء القاعدة الاستثمارية من جانب ومقارنتها مع مستوى الاستهلاك لشعوب المنطقة والعالم.

ان التذبذب بالإنتاج المحلي وكميات الاستيراد وحسب توفر الدخل من النقد الاجنبي من المنتجات الزراعية ادى الى عدم انتظام استهلاكها محليا والتي تشير الى عدم انتظام عرض السلع الاستهلاكية بالاسواق المحلية حيث ان الدراسات تشير ان متوسط استهلاك الفرد يوميا من العناصر الغذائية الحيوانية (مصادر البروتين الحيواني) والتي هي ضرورية جدا لتوليد الأحماض الامينية الضرورية للنمو العقلي والبدني للانسان والموصى بها صحيا وهي على النحو الاتي وحسب السنوات:

المادة	متوسط استهلاك الفرد 1985 / غم يوم	متوسط استهلاك الفرد 1971 / غم يوم	الموصى به صحيا للفرد / غم يوم
الحليب ومنتجاته	140	120	333
لحوم بيضاء وحمراء	50 وبغرم	34 ببغرم	72 بدون عظم
بيض مائدة	21	10	25
دهون	35	25	25

المصدر: عبد الرزاق مجيد علي/ الاعتماد على الذات بتوفير المنتجات الغذائية. دراسة رقم 302 اب 1990. وزارة التخطيط .

(1*): مسح تقويم الحالة التغذوية بالعراق من قبل برنامج الاغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء 2004 وكذلك مسح لحوال المعيشة بالعراق 2004 . الجهاز المركزي للإحصاء UNDP الامم المتحدة 2005 تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق .

ويلاحظ من الجدول السابق بان الدخل الفردي للعراقيين لازال منخفضا وان الاستهلاك غير مشبع وان أي محاولة لتحسين مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية وعلى رنسها تشغيل قوى العمل العاطلة بالوقت الحاضر سيجري عليها انتقال حقيقي بالطلب على السلع المختلفة وخصوصا السلع الغذائية بحكم التطور الذي سيحصل لاتساع قاعدة الدخول والايادات وهذا يعني ان القطاع الزراعي سيواجه تحديا اخر لتلبية حاجات السكان من المنتجات الغذائية الاساسية كونها كما بينا لازالت غير مشبعة وغير متوفرة بالكامل وبالتالي فان الاتجاه سيكون نحو استيراد السلع الغذائية المنتجة من الدول الجوار والدول البعيدة.

جدول (11): نسب متوسط دخل الأسرة الشهري بالمناطق الحضرية وكيفية الحصول عليها حسب المهنة

المجموع %	ايرادات الأنشطة الأخرى %	دخل العاملين لحسابهم الخاص من الأنشطة الأخرى %	دخل ارباب العمل للأنشطة الأخرى %	دخل العاملين بالنشاط الزراعي %	دخل ارباب العمل الزراعي %	الأجور والرواتب %	فئات دخل الفرد (الف دينار)
100.0	16.6	22.9	2.5	4.5	1.0	52.5	54
100.0	14.8	25.0	11.7	2.6	1.3	44.1	95
100.0	16.1	15.2	8.4	1.4	4.3	55.6	150
100.0	18.0	10.5	2.4	1.9	13.6	53.6	300 فأكثر
100	23.8	18.9	6.7	2.9	2.0	45.7	المتوسط العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة أحوال المعيشة

جدول (12): نسب متوسط دخل الأسرة الشهري في المناطق الريفية وكيفية الحصول عليه حسب المهنة

المجموع	إيرادات الأنشطة الأخرى %	دخل العاملين لحسابهم الخاص من الأنشطة الأخرى %	دخل العاملين في النشاط الزراعي %	دخل ارباب العمل الزراعي %	الأجور والرواتب %	فئات دخل الفرد (ألف دينار)
100.0	9.7	11.4	17.5	12.2	49.2	54
100.0	7.1	12.8	23.8	4.4	51.9	95
100.0	12.5	4.3	17.7	3.2	52.3	150
100.0	9.1	2.4	27.2	13.7	47.6	300 فأكثر
100.0	10.7	12.3	20.7	8.8	47.0	المتوسط العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / دائرة أحوال المعيشة

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1- يظهر البحث ان تطورا قد حصل للمساحات المزروعة (الشق النباتي) في عام 2002 ليلبلغ بحدود 14.323 مليون دونم الا ان هذه المساحة تراجعت بعد هذا التاريخ . ولكن المساحة المزروعة قد ارتفعت في عام 2005 مليون دونم لتبلغ نسبة الزيادة 9,7 % الا انه يلاحظ بان مستويات الإنتاج قد انخفضت و بحدود 9.3 % عن ما كانت عليه قبل هذا التاريخ ويبدو ان مشكلة انخفاض مستويات الغلة الزراعية لوحدة المساحة لازالت لم تحقق الزيادة المطلوبة، وهي أي الغلة تعكس مستوى الخدمات الزراعية وكذلك استخدامات الجهد الزراعي والتي لا بد من حضورها لترقية هذه المستويات سواء الجهد الإرشادي او تحسين مستوى مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والاسمدة وتقليل مستوى الضائعات وغيرها.
- 2- اما على صعيد الإنتاج الحيواني فيلاحظ انخفاضا خطيرا في انتاج الدواجن واللحوم البيضاء وبنسبة 78 % عن ما كان عليه الإنتاج قبل 2002 وكذلك الحال بالنسبة للاسماك مما يتطلب معالجة مشكلة حقول الدواجن والاحواض السمكية والعمل على اتباع سياسات واضحة في مجال النهوض بهذه الانشطة المهمة لرفد مستويات التغذية المحلية من البروتين الحيواني.
- 3- ان التدهور الحاصل في الدخل الزراعي يعكس المستوى المنخفض للنتائج الزراعي المحلي وانعكاساته السلبية على مستوى المعيشة لابناء الريف في القطاع لفاحي الزراعي والذي لا بد من النهوض به ليكون مستوى الدخل كباقي القطاعات غير الزراعية كقطاع الخدمات والنقل وغيره.
- 4- ان الزيادة المطلقة للسكان المحليين ساهمت في زيادة مستوى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وهذا يتطلب العمل على رفع كفاءة الإنتاج المحلي وخصوصا الزراعي والذي يمكن ان يساهم في رفع معدلات الدخل غير النفطي لابناء الريف وكذلك باقي القطاعات الاقتصادية.
- 5- من النقاط الأربعة أعلاه يلاحظ بان العراق يواجه تحديات كبيرة وهي:
 - تحديات في مجال الوارد المائي من جانب وقدرة هذا البلد في الاستثمارات الكبيرة في تنظيم أنظمة الري بما يجعلها متناسبة مع الاتجاه الأفقي للزراعة.
 - التحديات الكبيرة في توفير السلع الغذائية مما يجعلها تتناسب مع طلب السكان الاعتيادي والفعال والمدعوم بالقوة الشرائية الناجمة من اعادة توزيع الدخل النفطي أي ان هناك سوق محلي يستوعب كل السلع المنتجة محليا دون الحاجة الى الاستيرادات .
 - التحدي الناجم من الزيادة السكانية البالغة 3% والذي لا بد الاستثمار في مجالات الإنشاء للمشاريع الحيوانية والنباتية لخلق عرض سلعي جديد يتناسب مع الزيادة السكانية المتوقعة وبالتالي تطورات الطلب المحلي بالإضافة إلى التصدير.

ب- التوصيات

- وضع الخطط والبرامج لاستصلاح الأراضي الزراعية والعمل على رفع معدلات الغلة لوحدة المساحة وخصوصا الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الإستراتيجية.
- تنشيط دور الشركات الزراعية المتخصصة بانتاج البذور الاساس والمصدقة والمحسنة ودعمها بالقروض الزراعية والعمل على تشجيع تاسيس شركات جديدة لتقليص الاستيرادات منها مع التركيز على البحث العلمي للمراكز العلمية والجامعات.
- حماية المساحات المخصصة للبساتين وتامين حصة مائة سنوية كافية لها وخصوصا البساتين الواقعة خارج اطار الاشرطة النهرية.
- التوسع بانتاج الاسمدة الكيماوية لكافة اصنافها وقيام وزارة الصناعة والمعادن واجهزتها الهندسية بالتوسع بها لتوفيرها للمزارعين وبأسعار غير تجارية وتصدير الفائض منها .
- تشجيع اتجاهات الاستثمار لانشاء محطات الابقار بطاقة 2000 بقرة مع قيام وزارة الزراعة بتخصيص مساحات واسعة مع الاراضي الزراعية لهذه المحطات لضمان التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.
- تنمية انتاج الاسماك النهرية والمسطحات المائية والانهر والخلجان وتشجيع الشركات المحلية للانتاج مع قيام جهد الدولة بتنمية القاعدة الغذائية النباتية بهذه المسطحات وكذلك تكثير الاصبعيات.
- تنشيط الخدمات الزراعية المدنية
 - ❖ لابد من وجود هيكل قيادي دائم لقيادة القطاع الزراعي يرئسه احد نواب رئيس الوزراء تمثل به وزارة الزراعة والموارد المائية والتجارة والتخطيط يمتلك الصلاحيات المالية والادارية لتنفيذ استراتيجية واضحة للقطاع الزراعي.
 - ❖ تطوير جهاز الارشاد الزراعي ليقوم بدوره المطلوب بنقل المستجندات العلمية الزراعية من خلال مراكز الابحاث الى الميدان الزراعي واعتماد اسلوب الارشاد الميداني وبالتعاون مع الجمعيات الفلاحية التعاونية.
 - ❖ العمل على تطوير راس مال المصرف الزراعي التعاوني واعادة النظر بسياساته الاقراضية التجارية وجعلها سياسات اقراضية تنموية والتي تخدم سترتيجية تنمية القطاع الزراعي .
 - ❖ تعزيز دور الشركة العامة لوقاية المزروعات والعمل على اعادة بناء الاسطول الجوي لضمان استمرار خدمات وقاية المزروعات والبساتين وكذلك تفعيل دور الفرق الارضية للوقاية سواء من خلال شركة الوقاية او القطاع الخاص.
 - ❖ العمل على تايث وتنشيط مراكز ومستشفيات البيطرة العامة وخدمات الثروة الحيوانية لحماية الماشية والدواجن من الاوبئة والامراض.

- وضع سياسة زراعية ثابتة هدفها حماية الإنتاج الزراعي والعمل على وضع سياسة تسويقية تخدم الإنتاج الزراعي وتحسينه وتنويعه ومن أهمها السياسات السعرية التي تنشط العمل الزراعي بالإضافة الى:
- 1- قيام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات باعداد مسح من قبل دائرة احوال المعيشة لتبيان مستوى التغذية السكانية وحصاة الفرد الواحد من المفردات الغذائية المختلفة وبالتعاون مع هيئة الغذاء والتابعة لوزارة الصحة.
 - 2- قيام وزارة التخطيط باعداد خطة تاشيرية عن حجم الطلب وكذلك تقديرات العرض السلعي للاغذية مع الاخذ بنظر الاعتبار تطورات الدخل والمرونة الاتفاقية والسلع الغذائية للسنوات المقبلة وبالتعاون مع وزارتي الزراعة والتجارة.
- العمل على الاهتمام بالخدمات العامة بالمناطق الريفية كتبليط الطرق والخدمات الصحية والتعليمية وتجهيز الطاقة الكهربائية لضمان استمرار أنظمة الري بالحقول الزراعية.
- الاهتمام بأنظمة الري الاقتصادية سواء على صعيد المشاريع او أنظمة الري بالرش والتنقيط في الحقول لتقليل استخدام مياه الري وتشجيع القطاع الخاص لإنتاج هذه الأنظمة وقيام الجهات المصرفية بتمويلها.
- إكمال إنشاء وتأهيل السدود والخزانات المائية مما يؤدي لخرن أي فائض من مياه الري بفصلي الربيع والشتاء وبما يكفي لحاجة السكان والزراعة والصناعة بموسم الصيف.
- العمل من خلال الجهد الدبلوماسي للضغط على الدول المتشاطنة الأخرى على نهري دجلة والفرات للوصول الى اتفاقية للموازنة المائية كون العراق احدى دول المصب لهذه الانهر وانفق اموال استثمارية كثيرة لانشاء السدود للوقاية من مشكلة الفيضانات في عهد سابق.

تشبيث المراجع

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة الاحصاء الزراعي سنة 2005
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة الحسابات القومية. 2005
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ نتائج التعداد السكاني في العراق 2005 . للسنوات 1957 الى 1997 وتقديرات 2007
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة احوال المعيشة 2004
- 5- عبد الرزاق مجيد علي/ التقييم الاقتصادي لمشاريع ابقار الحليب في القطاع الاشتراكي دراسة رقم 39 حزيران 1984 وزارة التخطيط .
- 6- عبد الرزاق مجيد علي/ الاعتماد على الذات بتوفير المنتجات الغذائية . دراسة رقم 302 اب 1990 وزارة التخطيط.
- 7- عبد الرزاق مجيد علي واحمد بريهي العلي/ العرض والطلب على المنتجات الزراعية الغذائية/ وزارة التخطيط .
- 8- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء (الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي للسنوات 1997-2004/ سلسلة معدلة اب 2005
- 9- تقويم الحالة التغذوية بالعراق (تقرير تحليل الامن الغذائي والفئات الهشة بالعراق) منفذ من قبل برنامج الاغذية العالمي و UNDP الامم المتحدة والجهاز المركزي للإحصاء 2005.
- 10- الجهاز المركزي للإحصاء (تقرير انتاج المحاصيل الثانوية والخضروات حسب المحافظات 2005) شباط 2006 .